جامعة الشلف.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

المستوى: الثانية ليسانس، جذع مشترك.

2024/ 2025.

-الإجابة النموذجية عن أسئلة امتحان السداسي الرابع العادي في مقياس تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية-

أولا: التعاريف: 4 نقاط

1- الوثيقة السياسية: "هي وثيقة موضوعها سياسي أو أطرافها يحملون الصفة السياسية، تصف أو تعالج موضوع ما أو ظاهرة سياسية معينة، كالدساتير، القوانين، المواثيق، التقارير والخطابات السياسية... الخ."

2- تحليل الوثيقة السياسية: هو "عمل فني جديد متطور أملته طبيعة البحث العلمي الحديثة، معناه دراسة نص الوثيقة دراسة نقدية من حيث ظروفها (التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، وتركيبتها اللغوية والدلالية، من أجل الوقوف على حقيقتها".

3- تحليل المضمون الكمي والكيفي(النوعي) للوثائق:

يقوم تحليل المضمون الكمي بفحص العناصر الأكثر وضوحا في الوثيقة بالاعتماد على العد والحساب (عدد الكلمات، العبارات، سلسلة الجمل، والفقرات الواردة في النص الذي يجرى تحليله)، وعرض البيانات باستخدام الرسوم البيانية، والجداول، والإحصاءات، والأشكال، فهو أسلوب يعتمد على فرز البيانات، وتصنيفها، وتسجيلها بغرض تفسير وتعليل مضامينها **لاحقا**.

أما **تحليل المضمون الكيفي (النوعي)** فهو أسلوب يقفز مباشرة إلى مرحلة التحليل **المعمق**، حيث يهتم بالمعاني، والدوافع، والمقاصد المتضمنة في النص، بمعنى آخر، يركز على فهم مضامين الوثائق وتأويلاتها المستترة وتفسير الغاية منها.

ثانيا: بين الوثائق السياسية الرسمية والوثائق السياسية غير الرسمية: 4 نقاط

يكمن الفرق في كون الأولى عبارة عن كافة الوثائق الصادرة عن الأجهزة الحكومية ذات الصبغة التشريعية أو التنظيمية، **أما الوثائق السياسية غير الرسمية**، فهي كافة الوثائق الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية والتصريحات الشفوية والكتابية والخطابات السياسية...

ومن جهة أخرى، تتميز **الوثائق السياسية الرسمية** بصفة **الإلزامية** (حيث تترتب عنها آثارا قانونية عامة ملزمة للمجتمع وهيئاته، والدولة ومؤسساتها)، وتتميز كذلك بعدم **التحيز**. وتعتبر **كأدلة عمل ومصادر أولية للمعلومات**، **وهذا عكس الوثائق السياسية غير الرسمية**.

ثالثا: أدوات تحليل الوثائق السياسية: 4 نقاط

1- **الخبرة التاريخية والمعلومات السابقة** عن الموضوع المطروح للتحليل.

2- **المعلومات الحالية** مثل أقوال المسؤولين والمفكرين وصانعي القرار، والأخبار المتداولة الموثوقة، والمصالح التي تربط القوى المتفاعلة ومدى تأثيرها في شكل العلاقة بين هذه القوى.

3- **المعلومات الخاصة** التي يحصل عليها الباحث بحكم موقعه، أو اتصالاته الشخصية، أو أبحاثه، وكذا عمق تجربته في المجال الذي يبحث فيه.

4- **التحكم في الإيتيمولوجيا السياسية**، أي المعرفة بالمصطلحات السياسية التي يستخدمها رجال السياسة في خطبهم والكتّاب في كتبهم والمشرعون في قوانينهم.

رابعا: تفرض منهجية تحليل الوثائق السياسية اتباع مجموعة من المراحل، هي كالآتي: (تذكر كل مرحلة مع الشرح الوافي والواضح لها): 8 نقاط

1- **مرحلة فهم الوثائق و المواثيق:** تشتمل هذه المرحلة على:

أ- **الدراسة الوصفية:** يتم فيها تحديد **طبيعة الوثيقة، مصدرها، تاريخ ومكان صدور ها.**

ب- **الدراسة الشكلية:** هنا يتم تقسيم الوثيقة و التسطير على الكلمات و المصطلحات أو العبارات المتضمنة فيها و تتمثل هذه الدراسة في معرفة: **البنية الطباعية للوثيقة، البنية الاصطلاحية، البنية الخارجية للوثيقة.**

2- **مرحلة التحليل:** وهي ما يتضمنه التحليل وكيف يكتب في شكله النهائي حيث يكون التحرير في شكل مقال يتكون من العناصر التالية:

أ- **مقدمة:** تتضمن تسمية الوثيقة، نوعها، إطارها المكاني والزماني، الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة، طرح الإشكالية.

ب- **المضمون (العرض):** فيه يتم عرض ومناقشة كل الأفكار الواردة في الوثيقة في سياق الظروف المحيطة وذات الصلة بها، وهذا بتحديد **الإطار الموضوعي للوثيقة** (عرض وشرح مضمون الوثيقة)، **وتقييم الموضوع** (يتم فيه الحديث حول مدى ملاءمة الأفكار و الأحكام التي تنص عليها الوثيقة موضوع التحليل مع الظروف الواقعية (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...) المصاحبة للوثيقة وانعكاساتها)، وكذا **النقد و الاستنتاج** وهذا من خلال مقارنة الوثيقة المدروسة بالوثائق الأخرى ذات الصلة و تحديد الثغرات أو النقائص أو التناقضات.

ج- **الخاتمة:** تتضمن استنتاجات و خلاصات لما تم التوصل إليه من خلال موضوع التحليل إما في شكل مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء، أو ترميم النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام مع إمكانيات طرح صيغة جديدة بديلة.

بالتوفيق للجميع